ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research | Issue 23, Vol 8, Year 2 | November 2025 | JumadaAwwal 1447
ISSN 7294-3006
Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

التحدّيات الاقتصادية والقانونية لصندوق النقد الدولي في لبنان

إعداد: الباحث / محمد نمر فواز | الجمهورية اللبنانية

دكتوراه في القانون الدولي العام | جامعة بيروت العربية

E-mail: Mohamed.nimer.f@gmail.com | https://orcid.org/0009-0003-3113-2508
https://doi.org/10.70758/elqarar/8.23.14

تاريخ الاستلام: 2025/10/21	تاريخ القبول: 2025/10/27	تاريخ النشر: 2025/11/15

للاقتباس: فواز، محمد نمر، التحدّيات الاقتصادية والقانونية لصندوق النقد الدولي في لبنان، مجلة القرار للبحوث العلمية المُحكّمة، المجلد الثامن، العدد 23، السنة 2، 2025، ص-ص: 313-334. https://doi.org/10.70758/elqarar/8.23.14

المُلخّص

يشهد لبنان منذ عام 2019 أزمة إقتصاديّة كارثيّة تمثّلت في إنهيار العملة بأكثر من 90%، وتفاقم الفقر، وتجميد الودائع المصرفيّة بقرارات غير قانونيّة. دفع هذا الانهيار الحكومة اللبنانيّة للتوصّل إلى إتّفاق مبدئي مع صندوق النّقد الدّوليّ عام 2023 للحصول على تمويل بقيمة 3 مليارات دولار أميركيّ. حيث تتطلّب شروط الصندوق تنفيذ إصلاحات هيكليّة صارمة تشمل إعادة هيكلة القطاع المصرفيّ، وإصلاح الماليّة العامّة كزيادة ضريبة القيمة المُضافة، وخصخصة قطاع الكهرباء، وتقليص القطاع العام. يُشير البحث إلى أنّ الشروط التقشفيّة تفرض «تكاليف خفيّة» كارثيّة، حيث من المتوقّع أن تؤدي، قياسًا على تجارب عربيّة سابقة، إلى تفاقم الفقر والتوتّرات الإجتماعيّة والمساس المباشر بالحقوق الإقتصاديّة والإجتماعيّة كالحق في مستوى معيشي لائق. وعليه، يجد اللبنانيّون أنفسهم أمام خيار صعب بين مطرقة الإنهيار التّام وسندان الخضوع لهذه الإصلاحات التي قد تجرّدهم من حقوقهم الأساسيّة. وعليه، يوصي البحث الحكومة بضرورة تحقيق التّوازن في المفاوضات بين مُتطلبات التّعافي وحماية حقوق الإنسان والإسراع في إقرار قانون عادل لحماية صغار المودعين. فضلاً عن التحوّل إلى فرض ضرائب مباشرة على الثروة، وبناء شبكة أمان اجتماعي متينة بدلاً من خفض الإنفاق على القطاعات الحيويّة.

الكلمات المفتاحيّة: صندوق النقد الدولي، الخصخصة، التحديات الاقتصادية، الإصلاحات القانونية، الأزمة الاقتصادية، الركود التضخمي، الفقر المدقع، إعادة الهيكلة، الودائع، لكابيتال كونترول.

مجلة القرار للبحوث العلمية المحكّمة | العدد 23، المجلد 8، السنة الثانية | تشرين الثاني (نوفمبر) 2025 | جمادى الأول 1447
ISSN 3006-7294
مرخصة بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

The Economic and Legal Challenges of the International Monetary Fund (IMF) in Lebanon

Author: Researcher / Mohamed Nemer Fawaz | Lebanese Republic

PhD Candidate in Public International law | Beirut Arab University

E-mail: Mohamed.nimer.f@gmail.com | https://orcid.org/0009-0003-3113-2508

https://doi.org/10.70758/elqarar/8.23.14

Received : 28/9/2025	**Accepted :** 1/10/2025	**Published :** 15/11/2025

Cite this article as: *Fawaz, Mohamed Nemer, The Economic and Legal Challenges of the International Monetary Fund (IMF) in Lebanon, ElQarar Journal for Peer-Reviewed Scientific Research, vol 8, issue 23, 2025, pp. 313-334. https://doi.org/10.70758/elqarar/8.23.14*

Abstract

This research examines Lebanon's severe economic crisis since 2019, characterized by a 90% devaluation of the national currency, widespread extreme poverty, and illegal freezing of citizens' deposits. The government sought assistance from the IMF, resulting in a preliminary 2023 agreement for around $3 billion, contingent on strict conditions for structural reforms, including banking sector restructuring, public finance reform, electricity sector privatization, and public sector downsizing. The austerity measures pose significant humanitarian challenges, potentially exacerbating social tensions and violating economic and social rights, particularly with subsidy removal and tax increases undermining citizens' rights to an adequate standard of living, health, and education. The research suggests the government should balance recovery with human rights protection, legislate to safeguard small depositors, impose direct wealth taxes, and establish a robust social safety net.

Keywords: International Monetary Fund (IMF), Privatization, economic challenges, legal reforms, Economic Crisis, Stagflation, Extreme Poverty, Restructuring, Deposits, Capital Control.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

المقدمة:

لطالما اعتُبر لبنان ولا يزال بحكم دستوره ونظامه الاقتصادي الحرّ دولة ذات نظام جمهوري تعمل وفقاً لمبادئ سيادة القانون، وتلتزم بالحماية والدفاع عن الحقوق الأساسية للمواطنين، في حين أن هذا الإطار الدستوري والقانوني الذي يرسو على مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة، قد تعرّض لممارسات سلبية تمسّ جوهره بشكل رئيسي، ويعدّ الركود الاقتصادي في لبنان حدثاً صعباً ودقيقاً في تاريخ العالم بل إنه من أكبر الانهيارات الاقتصادية[1] التي حدثت في العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر، فمنذ ان دخل اللبنانيون في أجواء العام 2019 حتى انقلبت حياتهم رأساً على عقب، حيث خسرت العملة الوطنية أكثر من 90% من قيمتها واستفحل الانهيار الاقتصادي بسبب تفشي جائحة كورونا وجميع التدابير الوقائية المرتبطة بها وما نتج عنه من تعطيل في الخدمات اللوجستية[2] وليزداد المشهد سوءًا جاء انفجار المرفأ في العاصمة بيروت في الرابع من شهر آب من العام 2020، ناهيك عن تأثر لبنان بالحرب الأوكرانية على صعيد أسعار المحروقات والمواد الغذائية لأنه يعتمد على الاستيراد في هذين القطاعين أي الطاقة والغذاء ويؤمن 80% من مادة القمح من أوكرانيا التي توفّر مع روسيا نسبة 30% من الحبوب على الصعيد العالمي.

يعاني لبنان اليوم من تضخم كبير وغير مسبوق والمعروف عنه بالركود التضخمي[3] وفق المفاهيم الاقتصادية المتعارف عنها، وهي حالة ناتجة عن نمو اقتصادي بطيء مصحوب بارتفاع في معدلات البطالة وغلاء كارثي في الأسعار، وبسبب هذه الأزمة أصبح أكثر من 85% من الشعب اللبناني في دائرة الفقر المدقع[4]، ورغم ذلك لا يمكننا فصل الأزمة النقدية الراهنة عن السياق الاقتصادي والتاريخي للحقبة السابقة في الأعوام الثلاثين المنصرمة، وهذا ما انعكس سلباً بطريقة كبيرة على الواقع اللبناني في العديد من النواحي سيّما لجهة استفادة اللبنانيين من الخدمات على كافة الأصعدة، الأمر الذي دفع اللبنانيين إلى التفكير بالهجرة للعمل خارجاً ضمن ظروف صعبة وغير منطقية لم يكن ليقبل بها لولا الظروف التي دفعته للقبول بهذه العروض المجحفة.

(1)- Agence France Press (AFP) .20/5/2022.” Lebanon Cabinet Passes Financial Recovery Plan During Last Session”, available at: https://www.france24.com/en/live-news20220520-/lebanon-cabinet-passes-financial-recovery-last-session, checked on: 1/8/2025.

(2)- Abdo, Nabil et al., “The IMF and Lebanon: The long Road Ahead”, Oxfam Policy Paper, Oxfam, 2020. available at:
https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/621062/bp-imf-lebanon-economy-crisis-121020-en.pdf., checked on: 1/8/2025.

(3)- Johnson S., 2017. Lebanon Defies the Odds To keep Its Finances Afloat. Financial Times, available at:
https:// www.ft.com/content/f720f806-47a4-11e7-8d27-59b4dd6296b8,
checked on: 2/8/2025.

(4)- The Centre for Social Sciences Research & Action, “What policies has the Lebanese state been producing?” Civil Society Knowledge Centre, March 2022, available at:
https://civilsociety-centre.org/content/what-policies-has-lebanese-state-been-producing, checked on: January 8, 2025.

في الفترة الزمنية بين العامين 1997 و2011 استطاع لبنان من تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي من خلال جذب عملات أجنبية من خلال الحوالات والاستثمارات الأجنبية، ولكن بعد العام 2011 ومع المشاكل المرافقة لتشكيل الحكومات منذ العام 2005 وبعد اندلاع الثورة السورية آنذاك أصبح الحفاظ على ثبات واستقرار الليرة اللبنانية أمراً غاية في الصعوبة، وبحلول العام 2017 وصل مستوى المديونية الى 143% من الناتج المحلي الإجمالي[1] وسجّل ميزان المدفوعات عجزاً بقيمة 155,7 مليون دولار أميركي بسبب تراجع احتياطي العملات الأجنبية بشكل رئيسي حيث تم تسجيل عجز إضافي في صافي تدفق العملات الأجنبية خلال الفترة نفسها، وإزاء تفاقم العجز في الميزانية هرعت الحكومات اللبنانية المتعاقبة إلى الاستدانة إما بالليرة اللبنانية من خلال إصدار سندات الخزينة أو من خلال سندات اليوروبوند في الأسواق الدولية وفي مطلع شهر آذار من العام 2020 تخلّف لبنان عن سداد سندات اليوروبوند للمرّة الأولى في تاريخه وكانت قد بلغت 1,2 مليار دولار.

وفيما يستمرّ القطاعين المصرفي والمالي في التدهور لم تُسفر المناقشات بين الجهات المعنية الرئيسية حول تقاسم أعباء الخسائر عن أي نتائج جدّية وملموسة، بالمقابل اعتمد القطاع المصرفي على تدابير غير رسمية لضبط رأس المال أبرزها التقليص لحجم الودائع بالدولار الاميركي التي تعود الى ما قبل تشرين الأول من العام 2019 ونتيجة لذلك وبسبب عدم إقرار قانون الكابيتال كونترول في مرحلة مبكرة فإن النتائج بسبب تخفيض رأس المال أو ما يطلق عليه الـhair cut لم تكن محمودة إطلاقاً سيّما على صغار المودعين والقسم الأكبر من القوى العاملة والشركات الصغيرة، وبسبب هذا التدهور المتسارع في الحالة الاقتصادية اللبنانية أقدمت الحكومة اللبنانية برئاسة حسان دياب في حينها في مطلع شهر أيار من العام 2020 على تقديم طلب رسمي للحصول على مساعدة من صندوق النقد الدولي[2] الذي اشترط سلسلة الإصلاحات الاقتصادية والمالية كشرط رئيسي وأساسي لتوفير القروض والاستثمارات، وهنا ينبغي الإضاءة على أمر بالغ في الأهمية ألا وهو اللجوء الى صندوق النقد الدولي بسبب الظروف الضاغطة التي يرزح تحتها لبنان كمدماك رئيسي في الحلّ والتعافي الاقتصادي، ولكن بالمقابل هذا الاهتمام بالجانب الاقتصادي هو عبارة عن شروط رئيسية من قبل الصندوق ينبغي دراستها وتحليلها بعناية من كافة الجوانب سيما تأثيرها على حقوق الإنسان المنهك في لبنان. إن دراسة هذه الحالة هو أمر غاية في الأهمية خاصة وأن لبنان لم يقدم بعد على هذه الخطوة ولذلك سنتّبع المنهج الوصفي التحليلي لواقع الأزمة والشروط، والمنهج المقارن باستشراف التداعيات عبر تجارب الدول العربية للإجابة على الإشكالية المتعلقة بمعرفة التحدّيات الاقتصادية والقانونية التي تواجه لبنان في ظل اتفاقه مع صندوق النقد الدولي، وما هي التكاليف الخفية (الآثار السلبية) المترتبة على شروط الصندوق على إعمال حقوق الإنسان الأساسية (الاقتصادية والاجتماعية) في لبنان، في ضوء التجارب العربية السابقة؟

(1)- Timour Azhari and Maya Gebeily.4-7-2022. “Lebanon Recovery Plan Held Up by changes from PM-Finance Lawmaker”. Reuters. Thomson Reuters, available at: Https//www.reuters.com/world/middle-east/Lebanon-recovery-plan-held-up-by-changes-pm-top-finance-lawmaker-2022-7-4, Checked on: 4/9/2025.

(2)- Timour Azhari and Maya Gebeily, op. cit.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

الفرع الأول: الاقتصاد اللبناني بين القروض الدولية وصندوق النقد الدولي

إن الانهيار الاقتصادي في لبنان ليس مجرد أزمة مالية عابرة، إنما كارثة على الاقتصاد اللبناني ولم تكن وليدة اللحظة، إنما بسبب السياسات الخاطئة والفساد المستشري في مفاصل الحكم في لبنان منذ ثمانينات القرن الماضي[1]، وما شهده لبنان في العام 2019 ما هو إلاّ انفجار للقنبلة الموقوتة التي تسببت بها الحكومات المتعاقبة بسبب سوء إدارة الملف المالي، وجميع الإجراءات المالية المتخذة في حينها ما كانت إلا تسويات وتأجيل للحلّ الجذري حتى وصل الحال الى ما آلت إليه الظروف الحالية المؤسفة، وما نتج عن ذلك من إخلال في التزامات الدولة تجاه مواطنيها لجهة الحفاظ على حقوقهم المدنية والسياسية المكفولة دستورياً ودولياً من خلال الإعلانات العالمية لحقوق الإنسان وغيرها.

أولاً: الأزمة الاقتصادية اللبنانية

إن أولى نتائج الانهيار الاقتصادي اللبناني كانت في انهيار سعر صرف الليرة اللبنانية والتضخم المفرط حيث بدأت الليرة اللبنانية تفقد قيمتها مقابل الدولار الأميركي فبعد أن كان الدولار الأميركي ولفترة طويلة يوازي ألف وخمسمائة ليرة لبنانية، بدأ بالارتفاع الهستيري ليتجاوز المئة وخمسين ألف ليرة لبنانية للدولار الواحد دون أن يرافق هذا الارتفاع زيادات في الأجور والخدمات، الى أن استقر حتى الآن على 89,000 ليرة لبنانية للدولار الواحد، ويعدّ هذا الأمر بمثابة الفشل الذريع للدولة اللبنانية في عدم قدرتها على حماية قيمة العملة الوطنية والأمر الذي انعكس سلباً على حقوق الناس في الحصول على مستوى معيشي لائق حيث أن هذا الحق منصوص عليه في المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي صادق عليه لبنان ما دفع بهذا التضخم الى قضم الأجور والمعاشات التقاعدية بنسبة كبيرة[2] وما نتج عن ذلك من فاتورة اجتماعية باهظة الثمن على صعيد حقوق المواطنين والسكان في أبسط متطلباتهم الحياتية، فالنتائج المترتبة عن هذه الأزمة الاقتصادية ستنعكس بشكل سلبي وكبير على الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

لم يقتصر الأمر على الانهيار في سعر صرف الليرة اللبنانية، إنما وصلت الأزمة الى مفترق غير مسبوق ليطال القطاع المصرفي وحقوق المودعين في التصرف بجنى أعمارهم التي تم تقييد حق التصرف بها بشكل غير قانوني ومجحف، فكانت أزمة المصارف وتجميد الودائع هي عنوان المرحلة منذ العام 2019 وحتى يومنا هذا وما يمثل ذلك من انتهاك فاضح لحق الملكية الخاصة

(1)- Ibid.
(2)- Johnson's, op. cit.

المكفول في المادة 15 من الدستور اللبناني، والمادة 17 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[1] والمؤسف أن جميع هذه القيود لم يتم فرضها بموجب قوانين صادرة عن السلطة المنوطة بالتشريع في لبنان أي مجلس النواب، إنما بقرارات مصرفية تعسفية مما يجعلها تفتقر الى الأساس القانوني السليم وتُعتبر تجاوزاً لصلاحيات السلطة التشريعية على حساب حقوق الأفراد المكفولة دستورياً، ليستفحل الأمر في الأزمة المصرفية مع انخفاض مخزون الاحتياط في العملات الأجنبية الى حدّ غير مسبوق ليشكل تهديدًا على كينونة ودائع المودعين من كبيرهم الى صغيرهم من جهة وعلى انحسار قدرة الدولة على تمويل استيراد السلع الرئيسية كالوقود والدواء مما أدخل الدولة في دوّامة البحث عن بدائل في التمويل خاصةً بعد تعثر الدولة في سداد سندات اليوروبوند[2] للمرة الأولى في تاريخه.

ولا شكّ بأن من نتائج هذه الأزمة تحديداً هو المساس بحقوق الإنسان سيما الصحة والغذاء التي كانت الدولة اللبنانية غالباً ما تقوم بتغطية نسبة لا يستهان بها للتخفيف عن كاهل المواطنين، فأصبح الملف الصحّي والغذائي يشكلان هاجساً للمواطن اللبناني بعد أن تخلّت الدولة اللبنانية عن دورها في حماية المواطن اللبناني من المرض والجوع، وإن جميع هذه المعضلات السابق ذكرها كان لها الانعكاس المباشر على الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع نسب البطالة بين الشباب بنسب غير مسبوقة مما يعتبر إخلالاً بواجبات الدولة اللبنانية في تعزيز الحق في العمل المدرج في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المادة السادسة منه، فهذه الظاهرة لا تهدد فقط الحق في العمل بل تسهم في تفكيك الروابط الاجتماعية وما يترتب عليها من آثار نفسية واجتماعية خطيرة وتشكّل لمبدأ تكافؤ الفرص المنصوص عنه في الدستور اللبناني بمادتيه السابعة والثانية عشر، ومن المؤشرات السلبية لهذه الأزمة الاقتصادية المتمددة هو إغلاق العديد من الشركات وتآكل الضمان الاجتماعي الذي كان يعتبر من أبرز المؤسسات الضامنة للمواطن اللبناني بسبب توقف المؤسسات عن دفع الاشتراكات المفروضة عليها وبالتالي ضياع حقوق العمال المستقبلية والآنية وما لذلك من تداعيات خطيرة على شبكة الأمان المجتمعي، ما أدى الى ارتفاع معدلات الفقر المدقع[3] وتحوّل السواد الأعظم من السكان للعيش تحت خط الفقر مما يعتبر مخالفة

(1)- المادة /15/ من الدستور اللبناني: «الملكية في حمى القانون فلا يجوز أن يُنزع عن أحد ملكُه إلا لأسباب المنفعة العامة في الأحوال المنصوص عليها في القانون وبعد تعويضه منه تعويضاً عادلاً».
والمادة /17/ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:»1- لكلّ فرد حقّ في التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره.
2- لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسّفاً «

(2)- Nabil Mkari, 11-3-2021. “Eurobonds Default: A One Year Anniversary”. Executive Magazine. available at:
https://www.excutive-magazine.com/economics-policy/Eurobonds-cross-default-a-one-year-anniversary, checked on: 11/8/2025.

(3)- International Labour Organization (ILO), “The right to social protection,” Social Protection Platform, 2006,
https://www.social-protection.org/gimi/gess/showTheme.action?id=2566, checked on: August 8, 2025.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

واضحة للحق في مستوى معيشي لائق وتظهر عجز الدولة اللبنانية في تحقيق العدالة المجتمعية والحد من التفاوت الاقتصادي وهي لا شك بأنها مبادئ دستورية أساسية، ويتجلى هذا العجز في عدم قدرة الدولة على الالتزام بتخصيص الحد الاقصى من مواردها المتاحة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عنها في المادة الثانية من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ناهيك عن تراجع الخدمات العامة بشكل لا يطاق فتدهورت التغذية الكهربائية بشكل غير مسبوق لتأخر تزويد المصانع بالفيول بسبب عدم قدرة الدولة على السداد بالعملات الصعبة واضطرار المعامل الكهربائية للتقنين بالحد الأدنى، بالإضافة الى المياه والتعليم والصحة والذي يعتبر المساس بهم انتهاكاً مباشرًا لحقوق المواطنين البديهية، حيث أن الدولة ملزمة بموجب المواثيق الدولية على تحقيق الإعمال الكامل التدريجي للحقوق المعترف بها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحديداً في مادته الثانية من الفقرة الأولى، أضف الى كل ما سبق ذكره فإن الأزمة الاقتصادية الخانقة أرخت بظلالها على فئة الشباب بنسبة كبيرة فدفعت الكثير منهم إلى الهجرة بسبب انعدام فرص العمل[1] وعدم وضوح الرؤية المستقبلية لهم مما يظهر الدولة مجدداً أنها عاجزة عن حماية مواطنيها والحفاظ عليهم للاستفادة من خبراتهم ومقدراتهم.

ولا شكّ بأن شعور المواطن اللبناني بعجز دولته تجاهه سيمنحه عدم استقرار نفسي وما لهذا الشعور من آثار مدمّرة على المجتمع المحيط به فقد يلجأ للتعبير عن غضبه بالعديد من الممارسات غير القانونية كالتظاهر غير السلمي أو التوجه للمخدرات للهروب من الواقع المأزوم الذي وقع فيه وما لذلك من تبعات سلبية لا يحمد عقباها، فالاستقرار المادي أو الوظيفي بشكل عام يسهم بشكل كبير في استقرار المجتمعات وخاصة عندما تكون الدولة غير متنصّلة من واجباتها الرئيسية تجاه المواطن، فالبطالة والفقر والعوز والمرض قد تدفع حتماً المواطن الى اللجوء نحو أساليب عديدة لتحصيل حقوقه البديهية بحدّها الأدنى لكي يحفظ كرامته ويصونها.

ثانياً: إطار الاتفاق بين السلطات اللبنانية وصندوق النقد الدولي

إنّ مسألة لجوء لبنان الى الدول المانحة والصناديق التمويلية الدولية لمعالجة الأوضاع الاقتصادية المتردّية في لبنان على مدار عقود لم يكن منحصراً بصندوق النقد الدولي، حيث أن لبنان لم يسبق له الاقتراض من صندوق النقد في أيّة أزمة من الأزمات الاقتصادية التي مرّ بها، ففي بداية شهر شباط من العام 2001 جمع مؤتمر باريس 1 مبلغ 500 مليون يورو من المساعدات الدولية للبنان[2] عن طريق العديد من المؤسسات الدولية المانحة، ثم في العام 2002

(1)- Ibid.

(2)- Lana el tabch,2018, **The Lebanese Economy in 2017,** Center for economic Research. Chamber of Commerce Industry, and Agriculture in Beirut and Mount Lebanon. available at: https//www.ccib.org.lb/

خلال شهر تشرين الثاني انعقد مؤتمر باريس 2 حيث جمعت 23 دولة ومؤسسة دولية مبلغ 4,2 مليار يورو من المساعدات المالية والإعانات المخصصة للمشاريع في لبنان، وفي العام 2007 وتقريباً بعد خمسة أشهر من انتهاء حرب إسرائيل على لبنان في العام 2006 تم إطلاق مؤتمر باريس 3 وفي هذا المؤتمر وضعت الجهات المانحة المحتملة شروطاً لتقديم المساعدات المالية والقروض الميسّرة للإعمار بعد الحرب وجلّ هذه الشروط مرتبط بتحقيق إصلاحات اقتصادية وسياسية[1].

وعلى الرغم من أنّ الجهات المعنية بمؤتمر باريس 3 بما فيها صندوق النقد الدولي اعتبرت أن تنفيذ خطط الإصلاح المقدمة من الحكومة اللبنانية[2] آنذاك غير كافية في السنوات اللاحقة، فقد تم عقد مؤتمر باريس 4 الذي أطلق عليه تسمية «سيدر» خلال شهر نيسان من العام 2018 بحضور 50 دولة وجهات مستثمرة من القطاع الخاص ومنظمات ومن ضمنهم ممثلي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حيث تم التعهّد بتقديم مبلغ 11 مليار دولار أمريكي، وكان من المفترض أن تُمنح هذه الأموال للبنان على ثلاثة مراحل حيث أن كل مرحلة تمتد أربعة سنوات وذلك وفقاً لنتائج الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي تم الاتفاق عليها لتتم عملية التمويل، إلاّ أنه عملياً لم يتم صرف قروض سيدر الى الحكومات اللبنانية بسبب عدم اتخاذ أيّة خطوات للقيام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية المطلوبة[3].

منذ العام 2020 تفاقمت الأزمة الاقتصادية والسياسية في لبنان حتى وصلت الديون الى 90 مليار دولار أميركي، ففي شهر أيار من العام المذكور طلبت الحكومة اللبنانية الحصول على دعم صندوق النقد الدولي لمحاولة تحقيق الاستقرار المالي والتخفيف من حدّة الأزمة وبعد فترة قصيرة طلبت الحكومة اللبنانية مساعدة رسمية من صندوق النقد الدولي، وفي تموز من العام ذاته وصلت المفاوضات بين صندوق النقد الدولي والحكومة اللبنانية الى أفق مسدود، ففي البداية قدّرت حكومة الرئيس حسّان دياب أنّ صافي الخسائر في ميزانيات المصارف والبنك المركزي بلغ أكثر من 90 مليار دولار أميركي، وأقرّ صندوق النقد بهذه التقديرات، إلاّ أن البنك المركزي وجمعية المصارف في لبنان وعدداً من النواب اعترضوا على قيمة هذه الخسائر زاعمين أنها تساوي نصف تلك القيمة تقريباً وبسبب عدم القدرة على رقم محدد للخسائر[4] وتوزيع الأعباء الناتجة عنها توقفت

uploads60ffd654827e9.pdf., checked on 6/9/2025.

(1)– البنك الدولي. «**تقرير مؤتمر باريس 3 للمانحين من أجل لبنان:** تقديم الدعم للإصلاح والتنمية، واشنطن: البنك الدولي، 2007، ص 22.

(2)- Ellen Francis.13-5-2022" Lebanon Launches IMF Talks to rescue Economy: More Tlaks in Coming Days". Reuters available at :
https://www.reuters.com/article/us-lebanon-crisis-imf-idUSKBN22P339,
checked on: 10/8/2025.

(3)- Lana el tabch, op. cit.

(4)- Timour Azhari, op. cit.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

المفاوضات، وفي أيلول من العام2021 وبعد تعيين نجيب ميقاتي رئيساً للوزراء وتشكيل حكومة جديدة تم تكليف لجنة جديدة لاستئناف[1] المفاوضات مع صندوق النقد الدولي حيث قام وزير الاقتصاد والتجارة في الحكومة اللبنانية آنذاك أمين سلام بمراجعة الخسائر وقدّرها حينها بنحو 69 مليار دولار أميركي.

خلال شهر كانون الثاني من العام 2022 عادت المفاوضات بين الحكومة اللبنانية وصندوق النقد الدولي لتتصدر المشهد الاقتصادي في لبنان بقوة، وتمحوره في حينها بشكل أساسي حول الموازنة وسعر الصرف والقطاع المصرفي وميزان الدفوعات وإصلاح قطاع الطاقة والقضايا المتعلقة بالحوكمة وتطوير برامج المساعدة الاجتماعية التي تستهدف الأسر الفقيرة. وفي العام 2023 خلال شهر نيسان توصّل لبنان وصندوق النقد الدولي الى اتفاق على مستوى الخبراء بشأن السياسات الاقتصادية الشاملة التي يمكن دعمها باتفاق تمويل طويل الأمد ومدّته 46 شهراً مع طلب الحصول على 2,173,9 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي بما يعادل حوالى 3مليار دولار أميركي، ويخضع الاتفاق على مستوى الخبراء الذي تم الاتفاق عليه خلال العام 2022 لموافقة إدارة الصندوق ومجلسه التنفيذي بعد تنفيذ كل الإجراءات المسبقة في حينها وتأكيد الدعم المالي من الشركاء الدوليين وهذه التأكيدات مشروطة بتنفيذ الحكومة اللبنانية للإصلاحات والقوانين الصادرة في مجلس النواب والى جانب مبلغ الـ3 مليارات دولار قد يمهّد قرض صندوق النقد الدولي الطريق للمزيد من القروض الإضافية بقيمة أعلى ولتلقّي الدعم من الجهات المانحة[2].

خلال العام 2022 في شهر أيار اعتمدت حكومة ميقاتي خطة التعافي التي كانت من ضمن الشروط الرئيسية لصندوق النقد الدولي، وقد تم تحديد الخطوط العريضة لكيفية معالجة فجوة تزيد عن 69 مليار دولار أميركي في القطاع المالي في صميم الأزمة اللبنانية، وألقت الخطة المقترحة عبء الخسائر على المصارف التجارية وعلى البنك المركزي وعلى المودعين من خلال تدابير تخفيض رأس المال الـhair cuts وبما أن الخطة اعتمدت في آخر جلسة للحكومة قبل الانتخابات البرلمانية، كان لا بد من إقرارها وتنفيذها من جانب مجلس الوزراء الجديد ومجلس النواب، وما زال هذا الموضوع قيد النقاش حتى يومنا هذا مع حكومة الرئيس نواف سلام، حيث أن هذه الحكومة تدرك تماماً بأن الاتفاق مع صندوق النقد الدولي هو المفتاح الرئيسي لإنعاش الاقتصاد المتهالك في لبنان وتأمين الدعم[3] والغطاء المالي الملائم للتخفيف من حدّة الأزمة الاقتصادية المتراكمة

(1)- International Monetary Fund (IMF).7-4-2022. ”IMF Reaches a Staff-Level Agreement on Economic Policies with Lebanon For a Four-Year Extended Fund Facility”. available at: https://www.imf.org/en/News/Articles/2022/4/7/pr22108-imf-reaches-agreement-on-economic-policies-with-lebanon-for-a-four-year-fund-facility. checked on: 2/9/2025.

(2)- International Monetary Fund (IMF).16-9-2022. **“transcript of IMF Press Briefing”.** available at: https://www.imf.org/en/News/Articles/2022/09/16/tr091522-com-press-briefing,checkedon6/9/2025.

(3)- Salah Hijazi.30-5-2022 **“why the entire political class is opposed to the Mikati Cabinets Recovery Plan”** l‘orient today. available at:

منذ سنوات، فلبنان يواجه اليوم تناقصا كبيرا في مخزون العملات الأجنبية وتدهوراً غير مسبوق في قيمة الليرة اللبنانية وركوداً كبيرًا في القطاع المصرفي وفي أدائه لوظائفه الأساسية، ناهيك عن شعور المودعين بالخطر الداهم الذي يطال ودائعهم التي باتت تواجه مصيراً مجهولاً.

تتركز مطالب صندوق النقد الدولي على عدة محاور رئيسية تتعامل معها حكومة سلام بكثير من الحذر والدقّة نظراً لحساسيتها بدءاً من إعادة هيكلة القطاع المصرفي ومعالجة الخسائر التي تقتضي تقييماً شاملاً لأصول المصارف وتحديد الخسائر بشكل دقيق، مروراً بالإصلاحات المالية والنقدية الشاملة عبر توحيد سعر الصرف المتعدد بالإضافة الى ضبط الإنفاق العام، وإصلاح قطاع الطاقة وتحديداً الكهرباء التي تعدّ تحديًا كبيراً أمام حكومة سلام التي يفترض أن تضع مدماكاً أساسياً في خطة العلاج والتعافي في هذا القطاع كونها حكومة قصيرة الأمد بحكم اقتراب موعد الانتخابات النيابية كون هذا القطاع هو محل هدر وفساد بشكل كبير، وصولاً الى مطلب تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد الذي يعتبر مطلبا شعبيا قبل أن يكون دوليا، وجميع هذه المتطلبات تتطلب سياسات خاصة وحزمة من التشريعات التي يجب أن تواكب هذه النقلة النوعية بشكل أساسي، وفي نهاية المطاف فإن حكومة سلام ملزمة بطريقة غير مباشرة في الاتفاق مع صندوق النقد الدولي نظراً لعِظم حجم الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة التي يرزح تحتها لبنان[1].

فبعد سنوات من المماطلة غير المبررة من الحكومات المتعاقبة في لبنان، باتت الإصلاحات القانونية والاقتصادية التي اشترطها صندوق النقد الدولي ليست مجرد خيارات تنموية بل هي من منظور الحاجة تعتبر أساسا وشرطاً رئيسياً وبديهيًا لإعادة الثقة للبنان أمام المجتمع الدولي بمعزل عن التمويل المنتظر من صندوق النقد الدولي المعوّل عليه لتحريك عجلة الاقتصاد اللبناني السير نحو خطة التعافي الشاملة، ولكن هنا ينبغي الإشارة إلى أنّ جميع هذه السياسات المفروضة بشكل غير مباشر من صندوق النقد الدولي هي سياسات اقتصادية بحتة تُعنى بالموازين الاقتصادية والاهتمام بتحقيق أهداف اقتصادية بحتة إن لجهة المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلّي أو لجهة دعم النمو الشامل والمستدام، دون الالتفات الى الجانب الاجتماعي المتمثل بحقوق الإنسان في لبنان والتي حسبما تمّ دراسته في أبرز الدول العربية التي تعاونت مع صندوق النقد الدولي سيتأثر بشكل سلبي وستكون الفاتورة الاجتماعية باهظة الثمن وخاصةً بأن الشعب اللبناني لم يتقبّل حتى اللحظة واقعه الجديد مع تغير سعر صرف الليرة التي وصلت لأدنى مستوياتها منذ عقود[2].

https://today.lorientlejour.com/article/1301115/why-the-entire-political-class-is-opposed-to the-mikati-cabinets-recovery-plan.html., checked on 8/9/2025.

(1)- Timour Azhari, op. cit.

(2)- International Monetary Fund (IMF).21-9-2022. IMF Staff concludes visit to Lebanon, op. cit.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

الفرع الثاني: التكاليف الخفية لشروط صندوق النقد الدولي على حقوق الإنسان في لبنان

تتمحور جلّ المخاوف المرتبطة بالاتفاق المزمع عقده مع صندوق النقد الدولي حول الإصلاحات وعجز أو عدم استعداد السلطات اللبنانية لجعلها موضعاً للتنفيذ، ولا يزال التأثير الاجتماعي المرتبط بحقوق الإنسان لهذه الإصلاحات التي يدعمها صندوق النقد الدولي، وبالتحديد تدابير التقشف المستقاة من « إجماع واشنطن» غائباً الى حد كبير عن الخطابات العامة. عادةً ما يشترط صندوق النقد الدولي على البلدان تنفيذ برامج التكيّف الهيكلي مثل خفض النفقات العامة وتحرير التجارة ووضع ضوابط على الاستثمار ورأس المال، وتحرير الشركات المملوكة للدولة وخصخصتها، وعلى امتداد السنوات تحوّلت هذه السياسات تلقائياً من إصلاحات هيكلية الى تصحيح للأوضاع المالية العامة لكنّها غالباً ما تمثّل إصلاحات على أساس « مقاس واحد يناسب الجميع» ولا تأخذ بعين الاعتبار الحالة المنفصلة لكل بلد على حدة، فلا يمكن بالمنطق العلمي أن تعالج ذات المشكلة في دولتين مختلفتين بذات الأدوات والسياسات دون النظر الى مكامن الخلل في كلتا الدولتين على حدة، فما يصلح لعلاج التضخم في لبنان لا يمكن أن يكون هو ذاته في اليونان وهكذا، ما أدى الى زيادة في أوجه عدم المساواة والفقر بشكل متصاعد.

تناولنا سابقًا أبرز البلدان العربية التي طبّقت سياسات صندوق النقد الدولي كالأردن ومصر والجزائر بالإضافة الى تونس التي لم نتطرق لها لتشابه حالتها ونتائجها بالحالة المصرية، فقد أدى اعتماد هذه الدول للسياسات المدعومة من صندوق النقد الدولي الى موجة عارمة من الاضطرابات الاجتماعية والاحتجاجات كتعبير مباشر عن سخطهم ورفضهم لشروط صندوق النقد الدولي، ففي الأردن على سبيل التذكير قد أدّى تقليص برامج الحماية الاجتماعية بناء لطلب صندوق النقد الدولي الى زيادة حدّة التوترات بين العمّال للمطالبة بحقوقهم وبالحماية الاجتماعية اما في تونس الخضراء فقد اندلعت الاحتجاجات الشعبية المناهضة لرفع أسعار السلع الأساسية كالمواد الغذائية والمحروقات حيث أعلنت الحكومة التونسية عام 2023 عن خفض الدعم عن هذه المواد الاساسية مما أجج من غليان الشارع التونسي[1].

ومنذ فترة ليست ببعيدة في نهاية العام 2024 شجّع صندوق النقد الدولي على اعتماد المساعدات النقدية المستهدفة لتحلّ محل الدعم في كل من مصر وتونس وتشير الأدلّة بأن برامج المساعدة النقدية محدودة التأثير إذ تعتمد على منهجيات الاستهداف القائمة على الاختبار بالوسائل غير المباشرة لقياس مستوى الدخل التي لها معدلات إقصاء مرتفعة تتراوح بين 46% و96%

(1)- Leyla Dakhli, "**The Fair Value of Bread: Tunisia",** International Journal of Middle East Studies 53, no. 1 (2021): 163–66, available at: https://doi.org/10.1017/S0020859021000110, checked on: January 8, 2025.

وتؤدي إلى تهميش شرائح كبيرة من السكان ناهيك عن أنه هناك العديد من التداعيات السلبية على الاستقرار الاجتماعي في المجتمعات الهشّة أساساً، وهنا لا بدّ من ملاحظة أمر غاية في الأهمية بأنه وحسب النتائج المترتبة عن اتباع سياسات صندوق النقد الدولي بأنها غير ديمقراطية في تصميمها وتنفيذها فهي تمسّ حقوق الإنسان بشكل غير مباشر عبر السعي لتخفيض الإنفاق الاجتماعي بشكل غير مدروس وغير متناسب وتحدّ من الميزانيات المخصصة للتعليم والرعاية الصحية، والمعضلة الكبرى بأن هذه السياسات لا تقرّ بالهشاشة المؤسسية للبلدان ذات الدخل المتدني والمتوسط مع الحفاظ على مستوى عالٍ من التبعية نتيجةً لخدمة الدين العام، ولقد كان لتدابير التقشف هذه المقرونة بتنفيذ برامج المساعدة الاجتماعية المستهدفة وتفكيك آليات الحماية الاجتماعية[1] الشاملة تكاليف اجتماعية باهظة ذات تأثير واضح وجلي وخطير على حقوق الإنسان.

أما في حالة لبنان فلا تزال تداعيات الاتفاق مع صندوق النقد الدولي غير واضحة المعالم كون المفاوضات لم تتوصّل سوى الى اتفاق على مستوى الخبراء ولذلك فكان لزاماً علينا دراسة الشروط المفروضة على لبنان من قبل صندوق النقد الدولي واستشراف تداعياتها على حقوق الإنسان قياساً بالنماذج العربية السابقة.

أولاً: ركائز شروط صندوق النقد الدولي

إن جوهر شروط صندوق النقد الدولي يكمن في إعادة هيكلة القطاع المالي والمصرفي وهي خطوة ضرورية وملحّة لمعالجة الخسائر المتراكمة في المصارف الخاصة ومصرف لبنان بسبب السياسات الخاطئة والفساد، فكان من أبرز مطالب الصندوق الاعتراف بالخسائر وإعادة هيكلة المصارف لضمان استدامتها المستقبلية، مع ضرورة التأكيد والحرص على حماية صغار المودعين[2]، ولكن على أرض الواقع وعملياً لا يزال هناك غموضاً يتعلق بآلية الحماية في حين أن ملايين اللبنانيين لا يزالون يرزحون تحت نير القيود الصارمة وغير المسبوقة على ودائعهم، وهنا لا بد من التنويه بأن ممارسات المصارف وقانون الكابيتال كونترول المطبّق على أرض الواقع دون أي أساس قانوني شامل وعادل يمثّل انتهاكاً فاضحاً للحق في التملك والوصول الى الأموال الخاصة.

فالمودعون الذين تكدسّت مدخراتهم في المصارف باتوا غير قادرين على الوصول اليها لتلبية متطلباتهم وحاجاتهم وتمويل تعليم أولادهم أو حتى تلقي الرعاية الصحية الكاملة بسبب أنهم باتوا غير قادرين على التصرف بأموالهم التي جدّوا وتعبوا من أجل الحصول عليها فباتت أموالهم

(1)- The center for social Sciences Research and action.19-4-2022. "what policies has the Lebanese state been producing? available at: Https://civilsociety-centre.org/content/what-policies-has-Lebanese-state-been-producing, checked on: 4/9/2025.

(2)- International Monetary Fund (IMF).21-9-2022. IMF Staff concludes visit to Lebanon, op. cit.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

عبارة عن أرقام مدوّنة دون أن يكون لها قيمة فعلية وسائلة بين أيدي أصحابها، ناهيك عن فقدان الثقة في القطاع المصرفي في ظل المطالبة بإصلاح قانون السرية المصرفية[1] الذي وإن كان يهدف الى تعزيز الشفافية ومكافحة غسيل الأموال إلا أن تطبيقه يثير الكثير من القلق والمخاوف عند المودعين في ظل ضعف الجسم القضائي واستفحال الفساد فيكون صغار المودعين عرضة للاضطهاد بمنأى عن كبار الفاسدين وحيتان الأموال المتشبثين بنفوذهم داخل السلطة.

ومن شروط صندوق النقد الدولي المفروضة على لبنان[2] هو إصلاح المالية العامة، فإن الصندوق يضع جلّ اهتمامه في وضع خطّة متوسطة الأجل لسد العجز المالي وزيادة الإيرادات الحكومية وترشيد الإنفاق العام، لكن الآليات والوسائل المقترحة لتطبيق هذه الخطوات العملية للوصول الى أهداف الصندوق هي غالباً ما تكون ذات فاتورة عالية ستدفع ثمنها الشرائح الأكثر ضعفاً في المجتمع متجاهلةً الواقع المعيشي الصعب لمعظم السكان فالمقترح لزيادة ضريبة القيمة المضافة وإلغاء الاستثناءات الضريبية[3] يعني بطريقة غير مباشرة زيادة الأعباء على الطبقات الفقيرة والمتوسطة التي تستهلك الجزء الأكبر من دخلها– الذي لا يكفيها أسبوع في الحالة الطبيعية– على السلع والخدمات الأساسية، فهذه الضرائب غير المدروسة والتي لا تحاكي الواقع الفعلي لكل دولة منهارة اقتصادياً تلجأ إلى صندوق النقد الدولي لإنقاذها لا تلقي بالاً ولا أهميةً للقدرة الشرائية المتهالكة لعامة الناس بسبب التضخم الهستيري وانهيار العملة الوطنية تصيب الحق في مستوى معيشي لائق والحق في الغذاء والصحة والسكن بمقتل، وهذه الحقوق هي حقوق مكرسّة دولياً ودستورياً.

فمع اضمحلال الدخل يصبح الحصول على الأمور الأساسية رفاهيةً صعبة المنال، ما ينعكس سلباً على الواقع الاجتماعي في لبنان فتتسع دائرة الفقراء ويتهدد أمنهم الغذائي والصحي، وبالمقابل فإن مراجعة الإنفاق العام وترشيده بما في ذلك إصلاح فاتورة أجور القطاع العام والمعاشات التقاعدية يُنظر إليه بأنه تهديد علني للحقوق الاجتماعية والاقتصادية للعمال والموظفين، ففي ظلّ الأزمة الاقتصادية، أصبحت رواتب القطاع العام لا تكفي لتغطية الحدّ الأدنى من احتياجات الموظفين المعيشية مما يؤدي الى موجة من الاستقالات والتوجه إلى خارج لبنان من أجل فرص غير محسوبة النتيجة فتضيع الأسرة وما يترتب عليها من آثار سلبية على الواقع الاقتصادي

(1)- Maya Gbeily. **"Lebanon banking secrecy law retains key problems-IMF"**. Reuters Thomson Reuters, available at: https://www.reuters.com/world/middle-east/imf-says-key-deficiencies-remain/Lebanon-banking-secrecy-law-assesment-seen-by-1/9/2022., checked on: 4/9/2025.

(2)- International Monetary Fund (IMF), **"IMF Reaches a Staff-Level Agreement on Economic Policies with Lebanon for a Four-Year Extended Fund Facility,"** April 7, 2022, available at: https://www.imf.org/en/News/Articles/2022/04/07/pr22108-imf-reaches-agreement-on-economic-policies-with-lebanon-for-a-four-year-fund-facility, checked on: August 8, 2025.

(3)- Maya Gbeily., op. cit.

والوظيفي والاجتماعي، ناهيك عن الشغور في الوظائف العامة وآثاره غير المرغوبة على استمرارية القطاع العام، فترشيد الإنفاق العام وفق مخطط صندوق النقد للبنان سيؤثر سلباً على الحق في التعليم والصحة والخدمات العامة التي تعتبر ركيزة أساسية لأي مجتمع مستقرّ، فحتى إعادة هيكلة الدين العام الخارجي وإن كان هذا الأمر بالغ الأهمية للسلطات اللبنانية وشرطاً رئيسياً لصندوق النقد الدولي للتعامل مع لبنان إلا أنه غالباً ما يتم على حساب التزامات اجتماعية ضرورية غالباً ما تكون حقوقاً لا يمكن تجاهلها لا التنازل عنها.

ولجهة إصلاح القطاع العام والمؤسسات المملوكة للدولة فصندوق النقد الدولي يركز بشكل كبير على قطاع الكهرباء[1]، الذي يعتبر من أكبر مصادر الهدر المالي في لبنان، فالمطالبة بخصخصة قطاع الكهرباء منعاً لاستنزاف الموارد العامة هي مطلب اقتصادي منطقي ومحق إلا أنه يمثل قلقاً عارماً في بلد كلبنان لجهة الحق في الوصول إلى الخدمات الأساسية، خاصةً وأن اللبنانيين تعوّدوا على انقطاع التيار الكهربائي من شركة كهرباء لبنان واللجوء الى مولدات خاصة مكلفة ومرهقة مادياً على عاتق المواطنين، فهذا الإجراء بحد ذاته يمثل عبئاً إضافياً يقع على كاهل المواطنين لأن الطبقة الفقيرة في لبنان والتي باتت تمثل شريحة كبيرة من اللبنانيين ستجد صعوبة في الحصول على الكهرباء نتيجة ارتفاع الفواتير الكهربائية ما يحرمها من حقها الأساسي بالحصول على حياة كريمة .

ناهيك عن تقليص القطاع العام وإعادة هيكلته كمطلب أساسي ورئيسي[2] لا يمكن المساومة عليه من قبل صندوق النقد الدولي، قد يؤدي بنسبة كبيرة الى فقدان آلاف الوظائف في بيئة اقتصادية بالأصل منهارة وتعاني من نسب بطالة مرتفعة وغير مسبوقة، ما لا يهدد فقط حق العمل بل يعمل على تفكيك الأسرة اللبنانية وزيادة نسب الفقر في لبنان في ظل غياب شبكة أمان اجتماعي متينة ومستدامة وقادرة على مواجهة الصعوبات واستيعاب الأزمات[3]، ففي نهاية المطاف إن شروط صندوق النقد الدولي بما فيها السعي لتوحيد سعر صرف العملة الوطنية وتحسين الحوكمة ومكافحة الفساد هو أمر صعب المنال والتحقق في بلد كلبنان يتغلغل فيه الفساد بكافة مفاصله، فهذه الشروط على الرغم من ضرورتها المعلنة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في لبنان إلاَ أن نتائجها ستكون كارثية على الصعيد الإنساني والاجتماعي، ففي حين يرى الصندوق بأن هذه

(1)- International Monetary Fund (IMF), op. cit.

(2)– **المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين المياومين في الإدارات العامة والمصالح المستقلة والبلديات: انتهاك لحقوق العمال وتجاوز للقوانين**، تموز/يوليو 2013، بيروت: منشورات المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين–دياكونيا.

(3)- Stephen Kidd, Bjorn Elders, and Athias Diola Bailey, "Exclusion by Design: An Assessment of the Effectiveness of the Proxy Means Test Poverty Targeting Mechanism," EES Working Paper No. 56 (International Labour Organization / Development Pathways, 2017), available at:
https://www.social-protection.org/gimi/gess/RessourcePDF.action?ressource.ressourceId=54248, checked on: August 3, 2025.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

الإجراءات هي الطريق الوحيد للتخلص من الانهيار، يجد اللبنانيون أنفسهم أمام خيار صعب بين مطرقة الانهيار التام وسندان الخضوع للإصلاحات المزعومة التي قد تجرّدهم من حقوقهم الأساسية وكرامتهم الإنسانية.

ثانياً: استشراف واقع حقوق الإنسان في لبنان

تعتبر العلاقة بين متطلبات الاستقرار الاقتصادي التي يفرضها صندوق النقد الدولي[1] وبين واجبات الدولة اللبنانية تجاه حقوق الإنسان من أبرز القضايا تعقيداً في الظروف الراهنة، ففي حين يسعى الصندوق لتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي عبر سياساته المتبعة والمفروضة على الحكومة اللبنانية، إلاّ أنها تؤثر بشكل مباشر على حقوق الإنسان في لبنان، حيث أنه كان من الأجدى على صندوق النقد الدولي أن يولي هذا الجانب الكثير من الأهمية لما يمثله من قدسية على الصعيد الدولي وتحديداً على صعيد الأمم المتحدة الضامن الأكبر لحقوق الإنسان في العالم.

فالمادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تنص على الحق في مستوى معيشي لائق وهذا الأمر يتنافى بشكل كبير مع الإجراءات التقشفية التي يفرضها صندوق النقد الدولي على لبنان بشكل واضح وصريح كأبرز الإجراءات التي يجب على لبنان أن يقوم بتنفيذها في سبيل تحقيق شروط صندوق النقد الدولي للحصول على حزمة المساعدات، ومن هذه الإجراءات رفع الدعم عن السلع الأساسية كالوقود والماء والقمح وزيادة الرسوم والضرائب التي ستؤدي حكماً الى ارتفاع تكاليف المعيشة بشكل جنوني، خاصةً وأن لبنان يعاني شعبه في هذه الآونة من فقر مدقع مما سيدفع الكثير من الشرائح الى الحرمان المطلق فيما لو استفحلت هذه الإجراءات التي بدأت تدخل حيز التنفيذ منذ العام 2021 ولكن مع رفع الضرائب سيكون الوضع كارثي وقد يؤدي الى نتائج لا يحمد عقباها، هذا بما يخص الحق في مستوى معيشي لائق.

أما لجهة الحق في الصحة، فسياسات صندوق النقد الدولي قد تتضمن خفضاً للإنفاق الحكومي على قطاع الخدمات بما في ذلك الحق في الصحة وهذا ما يتنافى مع مضمون المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تقرّ بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه، وهذا التخفيض إذا لم يتم بعناية فائقة وتخطيط مسبق، يمكن أن يؤدي إلى تدهور في الخدمات الصحية مما يحول دون وصول المواطنين وخاصة الفئات الفقيرة وكبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة، مما سينعكس سلباً على المستوى الصحي للمواطنين عندما يحجمون عن اللجوء للرعاية الصحية الا عند الضرورة وهذا أمر غير محمود، خاصةً وأن ما يمكن علاجه في بداية المرض بتكاليف معقولة سيتضاف مستقبلاً فيما لو لم يتم الكشف مبكراً وبالتالي ارتفاع الفاتورة الاستشفائية مما سينعكس سلباً على ديموغرافية

(1)- International Monetary Fund (IMF), op. cit.

البلد وبالتالي ارتفاع نسب الوفيات.

لم يقتصر الأمر على الآثار المترتبة على الحق في المستوى المعيشي اللائق أو الصحة إنما أيضاً سيطال بشكل كبير الحق في التعليم، فمن شروط صندوق النقد الدولي هو اللجوء الى تخفيضات في ميزانيات التعليم الحكومي، ناهيك عن تدهور قيمة المنح التعليمية لأبناء موظفي القطاع العام[1]، مما يؤدي بشكل مباشر الى توسيع الهوّة التعليمية بين طبقات المجتمع ويهدد مبدأ الحق في التعليم للجميع المنصوص عنه في المادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية[2]، حيث أنه ينبغي أن تحافظ الدولة على الإنفاق على التعليم الأساسي كواجب رئيسي ملقى على عاتقها بموجب العهد المذكور، وتوفير بدائل تعليمية للأطفال الذين خرجوا من المدارس وتجنّب أي سياسات تؤدي الى حرمان الأجيال المستقبلية من حقها في اكتساب التعليم بحدّه الأدنى.

إن تجارب الدول العربية مع صندوق النقد الدولي لم تكن تجارب عابرة إنما تجارب عظيمة تذخر بالمعطيات الحسّاسة التي يُبنى عليها الكثير من الدروس والعِبر التي تشكل خارطة طريق لأي دولة تسعى للظفر بحزمة من المساعدات المالية من الصندوق، كما أن هذه التجارب تُظهر بأن سياسات الصندوق التقشفية[3] غالباً ما تُلقي العبء الأكبر على كاهل الفئات الأقل دخلًا والأكثر ضعفاً، مما يعزز عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية ويزيد من الفوارق الطبقية وهذا التمييز السلبي يشكل انتهاكا صارخا لمبدأ الحق في المساواة وعدم التمييز المنصوص عنه في المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وبالنسبة إلى قانون الكابيتال كونترول، فكان الأجدى أن تقوم الحكومة اللبنانية بإقراره مبكراً تجنباً لحركة تهريب رؤوس الأموال لدى كبار المودعين فاعتماد هذا القانون اليوم سيؤثر بشكل سلبي على صغار المودعين، وهذا ما يرفضه عامة الناس والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في مختلف المجالات، وهذا الإجراء هو غالباً ما يطالب به الصندوق ما سيدفع المواطنين للتظاهر وما يرافق ذلك من قمع لهذه الاحتجاجات من السلطة وهذا ما يتنافى مع المادة 19 و20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان اللتّان تنصّان بشكل واضح وصريح وباختصار الى أن حق التظاهر هو حق متاح للجميع بصوره سلمية ولا يمكن قمعه او منعه ما لم يمسّ الأمن الداخلي أو القومي .

---

(1)- ILO, op. cit.

(2)– تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل فرد في التربية والتعليم. وهي متفقة على وجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والحس بكرامتها وإلى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وهي متفقة كذلك على وجوب استهداف التربية والتعليم تمكين كل شخص من الإسهام بدور نافع في مجتمع حر، وتوثيق أواصر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم ومختلف الفئات السلالية أو الإثنية أو الدينية، ودعم الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل صيانة السلم.

(3)- International Monetary Fund (IMF), op. cit.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

بالإضافة الى أن صندوق النقد الدولي قد طلب تحديث القطاع العام وهذا الطلب ليس بجديد لطالما نادت به الجهات المانحة الدولية سابقاً، ما أدّى الى تجميد التوظيف في القطاع العام بدءاً من العام 1994 وتحويل العديد من الخدمات العامة لصالح شركات خاصة كما هو الحال في مؤسسة كهرباء لبنان[1]، حيث أنه في لبنان أدّت الاستعانة بمصادر خارجية الى بروز ظاهرة الزبائنية من خلال إعطاء الأولوية للشركات المرتبطة بجهات سياسية واعتماد الواسطة والاستزلام في التوظيفات دون المرور عبر مجلس الخدمة المدنية وبالتالي لا تخضع لمباريات لاختيار الأكفأ على سبيل المثال لا الحصر.

ناهيك عن أنه يجب أن تكون عملية إعادة هيكلة الديون مدعومة بنصّ قانوني، فإعادة الهيكلة تتطلب سندات دين جديدة من جانب الدولة في حال كان الدين بعملة اجنبية، يتجاوز اجمالي الدين بالعملات الأجنبية 30 مليار دولار اميركي من حيث القيمة الإسمية لدى المصارف اللبنانية ومصرف لبنان والمستثمرين الأجانب[2]. وقد أدّى تراجع سندات اليوروبوند 7% في السوق الثانوية الى انخفاض كبير في قيمتها وعلى الرغم من أنه قد يُنظر للأمر بانه فرصة للدولة لتقديم عرض شراء لفك ارتباطها بدائنيها بكلفة أقلّ، إلا أن إعادة تخصيص الموارد لخدمة الدين تأتي غالباً على حساب حقوق الإنسان سيما الحقوق الاجتماعية المتعلقة بحق الصحة ومكافحة الفقر، هذا وقد شجّع صندوق النقد الدولي زيادة ضرائب القيمة المضافة[3] تدريجياً الى 30% ما يؤثر بالدرجة الاولى على المستهلكين من ذوي الدخل المتوسط والمتدنّي، كما شجع الصندوق على زيادة الضرائب على البنزين والتبغ والكحول وغيرها من الضرائب غير المباشرة وبدرجة أقل زيادة الضرائب المباشرة وخاصة الضرائب على ايرادات الفوائد من 5% الى 7% وكذلك زيادة ضريبة دخل الشركات من 15% الى 17%، ولم يقتصر الأمر هنا انما تعداه الى إبداء الصندوق[4] عن قلقه إزاء مشروع قانون أجور القطاع العام ونظام التقاعد لموظفي القطاع العام بما في ذلك تمويل تصحيح أجورهم، وهذا الأمر سينعكس سلباً على أداء موظفي القطاع العام وإنتاجيتهم في ظل الضرر الكبير الذي سيطال رواتبهم المنهكة أصلاً في حال تمت الاستفادة من حزمة الصندوق المزمع الحصول عليها، والأمر الأخطر من كل هذا هو مطالب الصندوق العلنية في تقليص القطاع العام[5] الذي ولغاية تاريخنا هذا لامست نسبة الشغور

(1)- ILO, op. cit.

(2)- Jihad Gaspard, “Financial Crisis in Lebanon,” Policy Paper No. 12 (Maison du Future, 2017), available at:
http://www.maisondufutur.org/documents/pdf_manager/39-policy-briefs-numero-12-en.pdf, checked on: August 3, 2025.

(3)- Nabil Mkari, op. cit.

(4)- International Monetary Fund (IMF), Economic Transformation in MENA: Delivering on the Promise of Shared Prosperity, Staff Report, May 27, 2011, available at:
https://www.imf.org/external/np/g8/pdf/052711.pdf, checked on: August 9, 2025.

(5)- Lebanon‘s Central Administration of Statistics (CAS), op. cit.

فيه الـ 73% ونقصد بذلك الإدارات العامة المشرفة على تسيير القطاع العام وتأمين استمراريته، فعلى الرغم من هذا الشغور المقلق نرى بأن الصندوق يطالب بالمزيد من التقليص لكي يستطيع تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلّي، وهذا يدلّ بأن الصندوق مستعد للتضحية حتى بالالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية التي نشأ من أجلها.

فبناءً على التجارب السابقة للدول العربية والعديد من الدول التي استعانت بصندوق النقد الدولي فإن شروط صندوق النقد الدولي المفروضة على هذه الدول قد أدّت الى انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان، فأصبحت الفاتورة الاجتماعية باهظة جداً على عاتق الدولة والتي من شأنها أن تسبب المزيد من التدهور في الظروف المعيشية في لبنان، ولا داعي للإشارة بأنه مع تزايد معدلات الفقر، فإن استهداف الفئات الأكثر هشاشةً من خلال برامج شبكات الأمان الاجتماعية يكون له تأثير محدود جداً فحسب، بل سيهدد أيضاً السلم الأهلي الهشّ أساساً[1]، وهذا الأمر يتطلب من الحكومة اللبنانية الحالية مجهودات كبيرة من خلال مفاوضاتها المستمرة مع صندوق النقد الدولي للحؤول دون أن يكون هناك تأثير على حقوق الإنسان بشكل كبير، والعمل على تحقيق التوازن بين المصالح الاقتصادية وحقوق الإنسان في لبنان، بحيث لا تطغى المصالح الاقتصادية على حقوق الإنسان والعكس، حتى لا يتم انتهاك هذه الحقوق من ناحية ودون التفريط بإجراءات التعافي الاقتصادي من ناحية ثانية وهذا يتطلب مجهود جبّار من الحكومة اللبنانية في المفاوضات مع وفد صندوق النقد الدولي الذي ينبغي أيضاً أن يعي من خلال تجاربه السابقة مع العديد من الدول بأن التركيز على مؤشرات الاقتصاد الكلّي دون الالتفات الى المعايير الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان هو أمر مرفوض ومستهجن.

(1)- B. Kassab, “Mapping IMF intervention in the Arab world”, Mada Masr, 9 November 2016. available at:
http://www.madamasr.com/en/2016/11/09/feature/economy/mapping-imf-intervention-in-the-Arab-world/, checked on: August 9, 2025.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

الخاتمة

لقد سلّط هذا البحث الضوء على خطورة الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة في لبنان، التي دفعت البلاد إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي كمدماك رئيسي في الحلّ والتعافي الاقتصادي»وقد تمحورت الإشكالية حول التحديات القانونية والاقتصادية التي تواجه لبنان، والتكاليف الخفية لشروط الصندوق التقشفية على إعمال الحقوق الأساسية للمواطنين. وقد أثبت التحليل والمنهج المقارن مع التجارب العربية السابقة مع الصندوق النتائج التالية:

1-التكلفة الاجتماعية الكارثية: على الرغم من أن شروط صندوق النقد الدولي (إعادة هيكلة المصارف، ترشيد الإنفاق، زيادة الضرائب، وتقليص القطاع العام) تُعد ضرورية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، إلا أن نتائجها ستكون كارثية على الصعيد الإنساني والاجتماعي، هذه الإجراءات التقشفية، المستوحاة من نهج «مقاس واحد يناسب الجميع» ستلقي العبء الأكبر على كاهل الفئات الأقل دخلاً والأكثر ضعفاً.

2-انتهاك الالتزامات الدولية: تؤدي هذه الشروط إلى المساس المباشر بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية المكفولة دولياً، وتحديداً الحق في مستوى معيشي لائق، والحق في الصحة ، والحق في التعليم ،كما تخالف مبدأ الحق في المساواة وعدم التمييز.

3-صراع الخيارات: يجد اللبنانيون أنفسهم أمام خيار صعب بين «مطرقة الانهيار التام وسندان الخضوع للإصلاحات المزعومة التي قد تجرّدهم من حقوقهم الأساسية وكرامتهم الإنسانية»،حيث تتغلغل التبعية لخدمة الدين العام على حساب الالتزامات الاجتماعية الضرورية.

التوصيات:

1-تحقيق التوازن بين الإصلاح والحماية: يجب على الحكومة الإصرار في المفاوضات على تحقيق توازن بين المصالح الاقتصادية وشروط الصندوق، وبين حماية حقوق الإنسان الأساسية، وتجنب التضحية بالحقوق الاجتماعية في سبيل مؤشرات الاقتصاد الكلي.

2-حماية المودعين والعدالة الضريبية: الإسراع في إقرار قانون عادل لحماية صغار المودعين، والتحول إلى فرض ضرائب مباشرة على الثروة بدلاً من زيادة الأعباء على الفقراء والمتوسطين بزيادة الضرائب غير المباشرة .

3-دعم القطاعات الحيوية والأمان الاجتماعي: يجب تجنب خفض الإنفاق على قطاعات الصحة والتعليم والخدمات العامة، والعمل على بناء شبكة أمان اجتماعي متينة وشاملة بدلاً من البرامج المحدودة الأثر.

4-تعزيز الحوكمة والإصلاح القانوني: ربط تنفيذ الإصلاحات بـ مكافحة الفساد وتطبيق الحوكمة، وضمان أن القيود على الأموال الخاصة (الودائع) تستند إلى نصوص قانونية سليمة وليست قرارات مصرفية تعسفية.

لائحة المراجع

– المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين المياومين في الإدارات العامة والمصالح المستقلة والبلديات: انتهاك لحقوق العمال وتجاوز للقوانين، تموز/يوليو2013، بيروت: منشورات المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين–دياكونيا.

– البنك الدولي. "تقرير مؤتمر باريس 3 للمانحين من أجل لبنان: تقديم الدعم للإصلاح والتنمية، واشنطن: البنك الدولي، 2007.

- Agence France Press (AFP) .20/5/2022." Lebanon Cabinet Passes Financial Recovery Plan During Last Session", available at: https://www.france24.com/en/live-news/20220520-lebanon-cabinet-passes-financial-recovery-last-session,checkedon:1/8/2025.

- Abdo, Nabil et al., "The IMF and Lebanon: The long Road Ahead", Oxfam Policy Paper, Oxfam, 2020. available at:

https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/621062/bp-imf-lebanon-economy-crisis-121020-en.pdf., checked on: 1/8/2025.

- Johnson S., 2017. Lebanon Defies the Odds To keep Its Finances Afloat. Financial Times, available at:

https//: www.ft.com/content/f720f806-47a4-11e7-8d27-59b4dd6296b8,

checked on: 2/8/2025.

- The Centre for Social Sciences Research & Action, "What policies has the Lebanese state been producing?" Civil Society Knowledge Centre, March 2022, available at:

https://civilsociety-centre.org/content/what-policies-has-lebanese-state-been-producing, checked on: January 8, 2025.

- Timour Azhari and Maya Gebeily.4-7-2022. "Lebanon Recovery Plan Held Up by changes from PM-Finance Lawmaker". Reuters. Thomson Reuters, available at: Https//www.reuters.com/world/middle-east/Lebanon-recovery-plan-held-up-by-changes-pm-top-finance-lawmaker-2022-7-4, Checked on: 4/9/2025.

- Nabil Mkari, 11-3-2021. "Eurobonds Default: A One Year Anniversary". Executive Magazine. available at:

https://www.excutive-magazine.com/economics-policy/Eurobonds-cross-default-a-one-year-anniversary, checked on: 11/8/2025.

- International Labour Organization (ILO), "The right to social protection," Social Protection Platform, 2006,

https://www.social-protection.org/gimi/gess/showTheme.action?id=2566, checked on: August 8, 2025.

Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)

- Lana el tabch,2018, The Lebanese Economy in 2017, Center for economic Research. Chamber of Commerce Industry, and Agriculture in Beirut and Mount Lebanon. available at: https//www.ccib.org.lb/uploads60ffd654827e9.pdf., checked on 6/9/2025.

- Ellen Francis.13-5-2022" Lebanon Launches IMF Talks to rescue Economy: More Tlaks in Coming Days". Reuters available at :

https://www.reuters.com/article/us-lebanon-crisis-imf-idUSKBN22P339,

checked on: 10/8/2025.

- International Monetary Fund (IMF).7-4-2022. "IMF Reaches a Staff-Level Agreement on Economic Policies with Lebanon For a Four-Year Extended Fund Facility". available at: https://www.imf.org/en/News/Articles/2022/4/7/pr22108-imf-reaches-agreement-on-economic-policies-with-lebanon-for-a-four-year-fund-facility. checked on: 2/9/2025.

- International Monetary Fund (IMF).16-9-2022. "transcript of IMF Press Briefing". available at: https: //www.imf.org/en/News/Articles/2022/09/16/tr091522-com-press-briefing, checked on 6/9/2025.

- Salah Hijazi.30-5-2022 "why the entire political class is opposed to the Mikati Cabinets Recovery Plan" l'orient today. available at:

https://today.lorientlejour.com/article/1301115/why-the-entire-political-class-is-opposed-to the-mikati-cabinets-recovery-plan.html., checked on 8/9/2025.

- Leyla Dakhli, "The Fair Value of Bread: Tunisia", International Journal of Middle East Studies 53, no. 1 (2021): 163–66, available at:

https://doi.org/10.1017/S0020859021000110, checked on: January 8, 2025.

- The center for social Sciences Research and action.19-4-2022. "what policies has the Lebanese state been producing? available at: Https://civilsociety-centre.org/content/what-policies-has-Lebanese-state-been-producing, checked on: 4/9/2025.

- Maya Gbeily. "Lebanon banking secrecy law retains key problems-IMF". Reuters Thomson Reuters, available at:

https://www.reuters.com/world/middle-east/imf-says-key-deficiencies-remain/Lebanon-banking-secrecy-law-assesment-seen-by-1/9/2022., checked on: 4/9/2025.

- International Monetary Fund (IMF), "IMF Reaches a Staff-Level Agreement on Economic Policies with Lebanon for a Four-Year Extended Fund Facility," April 7, 2022, available at:

https://www.imf.org/en/News/Articles/2022/04/07/pr22108-imf-reaches-agreement-on-economic-policies-with-lebanon-for-a-four-year-fund-facility, checked on: August 8, 2025.

- Stephen Kidd, Bjorn Elders, and Athias Diola Bailey, "Exclusion by Design: An Assessment of the Effectiveness of the Proxy Means Test Poverty Targeting Mechanism," EES Working Paper No. 56 (International Labour Organization / Development Pathways, 2017), available at:

https://www.social-protection.org/gimi/gess/RessourcePDF.action?ressource.ressourceId=54248, checked on: August 3, 2025.

- Jihad Gaspard, "Financial Crisis in Lebanon," Policy Paper No. 12 (Maison du Future, 2017), available at:

http://www.maisondufutur.org/documents/pdf_manager/39-policy-briefs-numero-12-en.pdf, checked on: August 3, 2025.

- International Monetary Fund (IMF), Economic Transformation in MENA: Delivering on the Promise of Shared Prosperity, Staff Report, May 27, 2011, available at:

https://www.imf.org/external/np/g8/pdf/052711.pdf, checked on: August 9, 2025.

- B. Kassab, "Mapping IMF intervention in the Arab world", Mada Masr, 9 November 2016. available at:

http://www.madamasr.com/en/2016/11/09/feature/economy/mapping-imf-intervention-in-the-Arab-world/, checked on: August 9, 2025.